

تقرير نهائي:

تقييم المرحلة التجريبية للمرجع الوطني للعنونة وسير الدورة التكوينية لفائدة نقاط الارتكاز

في سياق التحولات الرقمية التي تعرف انتشارا واسعا على المستويين الوطني والدولي وإفرازاتها البارزة في مجال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبحت المعلومة الجيو-مكانية ركيزة أساسية في ضمان نجاعة السياسات العمومية للدولة، ومن بين أهم مؤشرات برامج التنمية المستدامة، خاصة في قياس جودة الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وذلك مرهون -لا محالة- بوضع حيز العمل لمرجع وطني للعنونة.

إن المرجع الوطني للعنونة وقواعد بياناته والذي يمثل قاعدة أساسية في المنشأة الوطنية للمعلومات الجيو-مكانية، حيث تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على استكمالها بالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية للعنونة، من خلال إشراك الجماعات المحلية، والتي انطلقت أشغال المرحلة التجريبية على مستوى البلديات النموذجية لولاية وهران، على غرار: وهران، بئر الجير، أرزيو، السانية، عين الترك، خلال شهر أكتوبر 2021، على إثر الإمضاء على اتفاقية شراكة بين قطاعات الداخلية والجماعات المحلية، والدفاع الوطني، والوكالة الفضائية الجزائرية.

وفق هذا المنظور، بادر قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية للعنونة، بتنظيم ورشة تقييمية تحت شعار "المرجع الوطني للعنونة: نظام جيو-مكاني للتسيير الذكي للمدن خدمة التنمية المحلية"، على مستوى مقر المجلس الشعبي الولائي لولاية تلمسان، بتاريخ 22 ماي 2022، وذلك في سبيل استعراض أهم نتائج ومخرجات المرحلة التجريبية، التي هي بمثابة وثبة نوعية للدفع بالأفق المستقبلية للمشروع الوطني.

شارك في أشغال هذه الورشة أكثر من (100) مشارك عن جميع الهيئات والمؤسسات المتخصصة في مجال العنونة والمعلومة الجيو-مكانية، وكذا (58) نقطة ارتكاز مكلفين بالعنونة على المستوى المحلي، ومختلف الفاعلين والشركاء والسلطات المحلية والخبراء والمختصين والشركات الناشئة والحركة الجمعوية، وذلك من أجل تعزيز القدرات الوطنية وتعميق مسارات انجاز المشروع وآليات تعميمه، ومنه التمكن من وضع رؤية إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد.

تمحورت أشغال اللقاء تحت إشراف، مديرة الحكامة المحلية و والي ولاية تلمسان، حول إنجازات المرحلة التجريبية للمشروع الوطني للعنونة والتي يمكن وضعها حيز الخدمة على مستوى باقي ولايات الوطن. يتعلق الأمر بما يأتي ذكره:

- منصة رقمية لاستغلال المرجع الوطني للعنونة تستجيب للمقاييس المعتمدة في ذلك والتي تم تطويرها من طرف خبراء مركز التقنيات الفضائية التابع للوكالة الفضائية الجزائرية و لوحدة قيادة رقمية لتقييم ومتابعة عملية التسمية والترقيم، على المستويين المحلي والمركزي وكذا دليل استخدامها؛
- تجسيد ما يقارب **100.000** عنوان رسمي موحد، التي تم إنتاجها على مستوى البلديات النموذجية الخمس (05) لولاية وهران؛
- مراجع تقييمية خاصة بمشروع العنونة، تتمثل في دليل توحيد إجراءات عملية العنونة ودفتر المواصفات التقنية وكذا النموذج المفاهيمي المحدد لهيكل قواعد بيانات العنوان؛
- نماذج عن تطبيقات معلوماتية تعتمد على العناوين الرسمية، يمكن للجماعات المحلية استخدامها في تحسين الخدمات العمومية، لاسيما في مجالات تتعلق بتسيير مناطق الظل، ومتابعة المشاريع الاستثمارية، وجمع ومعالجة النفايات، وتسهيل تدخلات مختلف مصالح الدولة على غرار: الضرائب.

ساهم في إعداد هذه المخرجات النوعية، إلى جانب قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، العديد من الهيئات والقطاعات المتخصصة والتي تشارك ضمن أشغال اللجنة الوطنية للعنونة، على غرار: المعهد الوطني للخرائط

والكشف عن بعد؛ والمجلس الوطني للإعلام الجغرافي؛ ومديرية التليماتية لقيادة الدرك الوطني؛ والوكالة الفضائية الجزائرية؛ ومركز التقنيات الفضائية؛ وقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وقسم عمليات مسح الأراضي بالمديرية العامة للأماكن الوطنية، ووكالة التهيئة والتعمير لولاية الجزائر.

أثناء أشغال هذا اللقاء، تم استعراض إسهامات مختلف الفاعلين في مشروع العنونة وكذا مختلف التجارب في مجالات العنونة وأنظمة المعلومات الجغرافية، حيث ساهم المشاركون في إثراء النقاشات وتبادل المعارف، من خلال تسليط الضوء على دور العناوين كمرجع في اتخاذ القرارات العمومية، من خلال إبراز الأبعاد الاقتصادية للمرجع الوطني للعنونة في التنمية المحلية وكذا ضرورة اعتماده في تسيير ذكي للمدن، كما تم التطرق لأهمية إعداد أطر قانونية وتنظيمية من شأنها ترسيخ استخدامات العنونة في تسيير الشؤون العمومية، إضافة إلى ضرورة تجنيد جميع الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، لضمان الاستفادة من التجربة الرائدة لولاية وهران على مستوى باقي بلديات الوطن.

في نفس الإطار، توج هذا اللقاء التقييمي ببرمجة ثلاثة (03) ورشات تكوينية لفائدة (58) نقطة ارتكاز، على مستوى المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة بتلمسان، خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 25 ماي 2022، والتي ساهم في تأطيرها البيداغوجي خبراء ومختصين عن الهيئات والمؤسسات أعضاء باللجنة الوطنية للعنونة، وذلك وفق أساليب ومناهج تفاعلية وتطبيقية.

تم التركيز خلال الورشات التكوينية على المحاور الآتية :

الورشة الأولى (01): "الأطر التنظيمية والإجرائية لتسمية الشوارع والمباني والمؤسسات العمومية"، حيث تمحورت أشغالها حول تقديم شروحات عن كفاءات إعداد مخططات العنونة للتسمية و الأحكام القانونية والتنظيمية ساري العمل بها في دراسة ملفات التسمية والبت فيها على مستوى اللجان المختصة، وكذا سير وتنظيم الخلايا البلدية للعنونة. في نفس الإطار، تم أيضا إثراء هذه الورشة من قبل نقاط الارتكاز، من خلال تقديم جملة من الملاحظات والاقتراحات، والتي يمكن استخلاصها على النحو الآتي:

- تعديل و/أو إلغاء أحكام المرسوم الرئاسي 01-14، والذي يضبط عملية التسمية والمبادرة بإعداد نص ملائم للتصديق على الدليل الإجرائي لإضفاء الطابع الإلزامي لأحكامه، قبل الشروع في نشره الواسع على جميع بلديات الوطن، وهذا بعد معاينة تأخر ملحوظ في وتيرة الدراسة والمصادقة على ملفات التسمية وغياب قاعدة بيانات شاملة للشخصيات المراد تمجيدها؛
- اعتماد تدابير جديدة بالتنسيق بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية و وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، في مجال تبسيط إجراءات الدراسة و المصادقة على اقتراحات تسمية الشوارع و المباني، من خلال ضرورة رقمنة المسار الإجرائي واستغلال قاعدة البيانات الرقمية الوطنية المتضمنة أسماء الشهداء والمجاهدين المتوفين، بهدف تسريع وتيرة أشغال لجان التسمية على مستوى الولايات؛
- ضرورة إدراج أحكام جديدة تخص تسمية الفضاءات الأهلة بأسماء الشخصيات الثقافية والرياضية والعلمية وما إلى ذلك، بالإضافة إلى أسماء الطبيعة والتضاريس والمناخ، وهذا بغض النظر عن الأشكال والإجراءات المعتمدة سابقا لاسيما أحكام المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 01-14، سالف الذكر، والذي يمنح الأولوية في ذلك للشهداء والمجاهدين المتوفين؛
- تثبيت التسميات التي تم تجسيدها بلوحات تعريفية ولم يتم تكريسها بقرار ولائي بالنسبة للتسميات المحلية وبقرار وزير المجاهدين يخص التسميات الوطنية؛
- الرجوع الإجباري إلى مخطط العنونة الخاص بالتسمية في إعداد التقديرات المالية المتعلقة باقتناء وتركيب اللوحات التعريفية الخاصة بالتسمية، وهذا وفق دفتر شروط يتماشى مع أحكام الدليل الإجرائي؛

- تنسيق موسع مع القطاعات المعنية لإعداد مدونة وطنية لضبط أشكال وتصنيف الطرق المراد تسميتها والعمل على إدراجها ضمن النسخ المنقحة للدليل الإجرائي المرتقب إعدادها؛
- تنصيب لجان ولأئية مكلفة بالتسمية أو إعادة التسمية على مستوى الولايات العشر الجديدة التي تم استحداثها في التقسيم الإداري الأخير، مع العمل على جرد شامل للملفات التي تمت دراستها والبت فيها و/أو قيد الدراسة على مستوى البلديات والدوائر التي كانت تابعة للتنظيم الإداري السابق ؛
- إجبارية تخصيص تسمية للهياكل والتجهيزات العمومية قبل مباشرة أشغال إنجازها، لاسيما ما يتعلق بالبرامج السكنية بمختلف صيغها، وذلك خلال إعداد مخططات شغل الأراضي.

الورشة الثانية (02): "إجراءات وكيفيات ترقيم مداخل المباني"، أين تم عرض مفصل لمختلف مراحل ترقيم مداخل البنايات، وكذا شرح للجدول النموذجي الخاص بمتابعة العملية ولوحات تجسيد الترقيم، طبقا للدليل الإجرائي الذي تم إعداده من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بمشروع العنونة والمصادق عليه كمواصفة جزائرية (NA 00/08:2022) من قبل اللجنة الفرعية للمعلومة الجغرافية التابعة للمجلس الوطني للإعلام الجغرافي، وتوجت أشغال الورشة التكوينية بجملته من الاقتراحات في مجال ترقيم مداخل البنايات لها صلة بما يأتي ذكره:

- توحيد شكل وكيفيات إعداد مخططات العنونة للترقيم وعرضها للرأي المسبق للمصالح التقنية للبلدية المختصة إقليميا وذلك بما يسمح بضبط التقدير المالي لعملية اقتناء وتركيب اللوحات التعريفية الخاصة بالترقيم ؛
- الاعتماد على دعائم خرائطية مرجعية -على سبيل الذكر لا الحصر- صور أقمار صناعية، مخططات شغل الأراضي، المخططات التوجيهية لهيئة الإقليم، مخططات الإحصاء العام للسكان والإسكان؛
- استعمال "النظام الطولي المتري"، لمعالجة المسائل المعقدة في ترقيم مداخل البنايات، لاسيما البنايات المستقبلية المتواجدة بين بنايات مرقمة بحسب المنهجية المعتمدة سابقا، وتوفير الإمكانيات والوسائل الملائمة لذلك؛
- العمل بلوحة القيادة الرقمية في إعداد الجدول النموذجي المتعلق بالأرقام الإحصائية الخاصة بمرحلي التسمية والترقيم وذلك تباديا للتضارب الذي تم تسجيله سابقا في التقارير التي ترسل دوريا لمصالح الإدارة المركزية.

الورشة الثالثة (03): "رقمنة بيانات العنونة ودمجها في دعائم خرائطية"، تم خلال هذه الورشة عرض نظري وتطبيقي لمنصة المرجع الوطني للعنونة، حيث خصص العرض النظري لشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بأنظمة المعلومات الجغرافية وأهميتها في تسيير الأقاليم، بينما في الشق التطبيقي، فقد تم عرض:

- الوظائف التقنية للوحة القيادة الرقمية المتعلقة بمرحلي التسمية والترقيم مما يسمح بتحقيق متابعة صارمة وأنية ودقيقة لمدى تقدم العملية على المستويين الوطني والمحلي، مع إمكانية تحميل الجدول النموذجي ذات الصلة؛
- عرض مختلف الوظائف التي توفرها منصة المرجع الوطني للعنونة، على غرار:
 - إضافة تعديل تسمية الفضاءات العمومية على دعائم خرائطية؛
 - ترقيم مداخل البنايات؛
 - تحيين وتعديل وتصحيح المعطيات الهندسية بالاعتماد على صور جوية وأقمار صناعية محدثة؛
 - إمكانية إرفاق وتحميل مخططات العنونة باعتبارها مرجع أساسي يعتمد عليها نقطة الارتكاز في المصادقة على ما تم إنجازه على مستوى البلديات؛
 - إمكانية استعراض قائمة العناوين التي تم تشكيلها على المستوى الوطني.

وبعد عرض الشقين النظري والتطبيقي، تم مشاركة نقاط الارتكاز في إجراء تمارين تطبيقية حول الوظائف المذكورة أعلاه، مع إفادتهم بدليل الاستعمال الخاص بلوحة القيادة الرقمية والمنصة، على شكل ملف وفيديو تعليمي. كما أنه وخلال أشغال ذات الدورة التكوينية ولتقييم جودة المحتوى والأساليب البيداغوجية المنتجة، تم توزيع استمارات استبيان.

ينبغي الإشارة، إلى أن هذا اللقاء فرصة حقيقية لتثمين التجربة الرائدة في وضع حيز العمل للمشروع الوطني للعنونة على مستوى البلديات النموذجية لولاية وهران، وأرضية تواصل مع مختلف المتدخلين والفاعلين في المجال، لتباحث سبل وآليات ضمان استدامة هذه التجربة والتفكير في وضعها حيز الخدمة على مستوى باقي بلديات الوطن، وذلك وفق مقارنة متجددة، ومن بين أهم التوصيات التي يمكن التركيز عليها في تجسيد المشروع الوطني للعنونة والتي تكون مرجعا أثناء إعداد ورقة الطريق، يمكن استعراضها - بحسب الأولوية - على النحو الآتي:

- (1) تماشيا مع وضوح حيز الخدمة وتحديات استغلال المرجع الوطني للعنونة، ضرورة تنصيب رسمي "للجنة الوطنية للمرجع الوطني للعناوين" مع تحديد سيره وتنظيمه وتشكيلته؛
- (2) تنصيب فوج عمل متخصص يضطلع بإعداد إطار قانوني شامل لضبط كفاءات تسيير، وجمع، وتخزين، ونشر وتوزيع، وتسويق بيانات العنونة، مع دراسة جدوى استحداث هيئة وطنية تتولى كل هذه النشاطات؛
- (3) تعديل و/أو إلغاء أحكام المرسوم الرئاسي 01-14، والذي يضبط عملية التسمية والمبادرة بإعداد نص ملائم للتصديق على الدليل الإجرائي لإضفاء الطابع الإلزامي لأحكامه؛
- (4) إعداد رزنامة لوضع حيز الخدمة للمرجع الوطني للعنونة قبل نهاية سنة 2022، طبقا لمنهجية العمل المعتمدة في البلديات النموذجية لولاية وهران، بإشراك مستخدمي سلسلة الإعلام الجغرافي بالمجموعات الإقليمية للدرك الوطني؛
- (5) قصد التعميم الفعلي للمخرجات التقنية للمشروع التي تم الإعلان عنها رسميا، يجب توفير الإمكانيات والتجهيزات المادية والتقنية اللازمة لضمان تخزين بيانات العنونة وربطها بالشبكة للتشغيل البيئي وكذا التركيز على الموارد البشرية المؤهلة في تأطير العملية؛
- (6) النشر الواسع للدليل الإجرائي على جميع الخلايا البلدية للعنونة لاستخدامه كمنهجية موحدة في تجسيد آليات العنونة؛
- (7) تنظيم ملتقيات موضوعاتية، وأيام دراسية وإعلامية، وفق مخطط اتصالي محدد، بإشراك الخبراء والهيئات المختصة في مجال العنونة والمعلومة الجيو-مكانية، بهدف تحسيس السلطات المحلية والمركزية والمواطنين بأهمية العنونة والتعريف بانعكاساته التي تمس مباشرة مجالات الجماعات المحلية؛
- (8) انتهاج برنامج تكويني لتثمين الموارد البشرية في مجال رقمنة قواعد بيانات العنونة والمعلومة الجيو مكانية، من أجل تعزيز قدرات نقاط ارتكاز العنونة (58)، وكذا باستخدام تقنيات جديدة، على غرار؛ بوابة "تواصل" للتعليم عن-بعد لقطاع الداخلية والجماعات المحلية، بالتنسيق مع المديرية العامة للموارد البشرية والتكوين والقوانين الأساسية؛
- (9) اعتماد إستراتيجية محددة في توظيف العنونة كأداة لمراقبة صناعات القرار في التسيير العمومي، لاسيما من خلال إدراج العناوين الرسمية في مختلف الوثائق الأساسية للمواطن (بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، الإقامة، بطاقة الناخب، فواتير الكهرباء والغاز والماء،... الخ)؛
- (10) التفكير مع جميع القطاعات والهيئات المهتمة في وضع آليات إضفاء الطابع الإلزامي على استخدام العناوين الرسمية في إعداد الوثائق الإدارية وكذا اعتماد نظام التصريح بالعناوين وتعيينها في بطاقيات بلدية للعنونة ؛
- (11) إشراك المؤسسات الناشئة والحاملين لمشاريع متجددة وحاضنات الأعمال، لاسيما التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في المساهمة في تطوير برمجيات وتطبيقات لاستغلال المرجع الوطني للعنونة في التسيير الذكي للمدن؛
- (12) وضع أطر تعاقدية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والهيئات المتخصصة، على غرار؛ المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد والوكالة الفضائية الجزائرية وقيادة الدرك الوطني، خاصة في مجال تزويد البلديات بالخرائط الرقمية وتطوير تطبيقات معلوماتية وبرمجيات، لتسهيل رقمنة قواعد بيانات العنونة واستغلالها؛
- (13) اقتراح صيغ شراكة مع شركاء أجنب في مجال العنونة، لاسيما الدول الرائدة في المجال، قصد تبادل الخبرات والمعارف، على غرار؛ تجربة المملكة العربية السعودية التي تدعى "بوابة سبل"؛

- 14) تنصيب فوج عمل متخصص يضطلع بوضع نموذج اقتصادي يحدد استغلال مخرجات العنونة ومختلف كفاءات تمويلها وتسويقها، ودراسة الآليات الكفيلة بوضع حيز الاستغلال للمرجع الوطني للعنونة كدعامة جيو-مكانية رسمية في خدمة التنمية المحلية تستفيد منها مختلف الهيئات والمصالح المختصة، على غرار: سونلغاز (فرع ELIT)، الجزائرية للمياه، بريد الجزائر، مصالح الضرائب،... الخ؛
- 15) إعداد قاموس موحد خاص بتسميات الأماكن الجغرافية وأبعاد الطوبونيميا، بالتنسيق مع المجلس الوطني للإعلام الجغرافي والمجلس الأعلى للغة العربية والمحافظات السامية للأمازيغية، وكذا بإشراك الخبراء والمختصين في هذا المجال؛
- 16) تعيين نقطة ارتكاز العنونة على مستوى مصالح الأمانة لعامة للولاية، بقرار صادر عن الوالي المختص إقليميا، مع توسيع صلاحياته وتعزيز دوره في تنسيق أشغال اللجنة الولائية للتسمية والخلية البلدية للعنونة، من خلال تزويده بالإمكانات المادية والتقنية والبشرية اللازمة؛
- 17) دراسة إمكانية وضع نظام تعويضات وعلاوات و/أو تحفيظات مادية للأعوان المكلفين بالعنونة على مستوى البلديات وهذا، كما هو معمول به بالنسبة للأعوان المكلفين بالإحصاء العام للسكان والإسكان؛
- 18) التنسيق مع المديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية لدراسة جدوى استغلال قاعدة بيانات المرجع الوطني للعنونة على مستوى البلديات النموذجية لولاية وهران (100.000 عنوان) في استصدار بطاقات وشهادات الإقامة تحمل تسميات محينة ومكرسة؛
- 19) برمجة جلسات عمل مع مصالح المديرية العامة للجماعات المحلية لمناقشة الكفاءات العملية لاستغلال نماذج التطبيقات السالف ذكرها بحسب الاحتياجات المعبر عنها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية؛
- 20) فتح بوابة إلكترونية مخصصة لرصد عرائض وانشغالات واقتراحات جميع الفاعلين والمتدخلين في مجال العنونة عبر الرابط "RNA_DGCL@MICLAT.GOV.DZ".

بعد تقييم النتائج التي أسفرت عنها المرحلة التجريبية في البلديات النموذجية لولاية وهران والتي تكللت بنجاح نوعي لاستيفائها الشروط التقنية اللازمة، ومن أجل تثمين هذه التجربة، تعلن اللجنة الوطنية للعنونة رسميا وضع حيز الخدمة المرجع الوطني للعنونة، بعد إستنفاد بنود اتفاقية الشراكة على أكمل وجه، منذ تاريخ اختتام أشغال الورشة التقييمية، الموافق لـ 25 ماي 2022. وعليه تقرر تركيز جهود الهيئات والمؤسسات المتخصصة بغية ترجمة التوصيات المنبثقة عن التقييم في ورقة طريق محددة المعالم والأجال.

إمضاء: رئيس مشروع المرجع الوطني للعنونة

نسخة، على سبيل عرض حال، إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
نسخة للإعلام إلى:

- المجلس الوطني للإعلام الجغرافي / د إ ت / أ ج و ش ؛
- الوكالة الفضائية الجزائرية / مصالح الوزير الأول ؛
- المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد ؛
- مديرية التليماتية لقيادة الدرك الوطني.